

## الحلقة (١١)

كُنَّا من قبل قد شرعنا في باب الأذان وتقدم معنا حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه وجاء فيه ذكر الأذان، وبعد هذا زاد الإمام أحمد في آخره قصة قول بلال في أذان الفجر **"الصلاة خير من النوم"** وقال المصنف الحافظ ابن حجر ولاين خزيمة عن أنس رضي الله عنه قال: من السنة إذا قال المؤذن في الفجر: حي على الفلاح، قال: الصلاة خير من النوم. وهذان النصان هما في: التثويب.

### درجة الحديث

فريادة الإمام أحمد: قال سعيد بن المسيب رحمه الله أدخلت هذه الكلمة في التأذين لصلاة الفجر، وقال الصنعاني في سبل السلام: وصحح الزيادة ابن خزيمة وابن السكن، قال ابن حزم: وإسناده صحيح.

والأحاديث لم ترد بإثباتها إلا في صلاة الصبح، فإذن على هذا تكون الزيادة وحديث ابن خزيمة كما ذكر في حديث أنس صحيحة والله أعلم.

**تعريف التثويب:** هو قول المؤذن بعد قول حي على الفلاح الصلاة خير من النوم وهي من ثاب أي رجع، فالمؤذن قال حي على الصلاة مرتين وحي على الفلاح مرتين ثم (ثاب) أي رجع مرة أخرى للحث على الصلاة فقال: الصلاة خير من النوم، ففي الأول دعا إليها، ثم عاد ورغب فيها بقوله الصلاة خير من النوم، لأن ما يجده العبد من الأجر عليها خير له من النوم والراحة في الدنيا.

ذكر الصنعاني في سبل السلام بأن التثويب إنما شرع في الأذان الأول للفجر، وهنا يأتي الإشكال **متى يكون أذان الفجر الأول؟؟** ووقع الخلاف فيه متى يكون؟

**الأذان الأول للفجر يكون بعد طلوع الفجر عند حلول الوقت،** لأن الحديث نص على ذلك في أذان الصبح، وكلمة أذان مضافة، والصبح مضاف إليه، وهو من باب إضافة الشيء إلى سببه: أي الأذان الذي سببه طلوع الفجر، ويجوز أن يكون من باب إضافة الشيء إلى نوعه: أي الأذان من الصبح، وأذان الصبح هو الذي يكون بعد طلوع الفجر.

وقد توهم البعض أن الأذان الذي يقال فيه التثويب هو الأذان قبل طلوع الفجر، أي الأذان الذي يكون في آخر الليل، وشبهتهم في ذلك أنه قد ورد في بعض ألفاظ الحديث فيما أخرجه الإمام أحمد وأبو داود وغيرهما **(إذا أذنت الأول لصلاة الصبح فقل الصلاة خير من النوم)** فزعموا أن التثويب إنما يكون في الأذان الذي يكون في آخر الليل، وقالوا إن التثويب الذي يكون في الأذان الذي يكون بعد طلوع الفجر بدعة، وهذا مفهوم خاطئ بلا شك، فالرسول صلى الله عليه وسلم قال **(إذا أذنت الأول لصلاة الصبح فقل الصلاة خير من النوم)** فكلمة لصلاة الصبح معلوم أن الأذان الذي في آخر الليل قبل طلوع الفجر ليس لصلاة الصبح، وإنما هو كما قال النبي صلى الله عليه وسلم **(ليوقظ**

**النائم ويرجع القائم)** أما صلاة الصبح فلا يؤذن لها إلا بعد طلوع الفجر، فإن أذن لها قبل طلوع الفجر فهو أذان ملغي بدليل قول الرسول الكريم: **(إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم)**. فإن أذن قبل طلوع الفجر فلم تحضر الصلاة بعد، والنبي صلى الله عليه وسلم جعل الأذان مرتبطاً بوقت الصلاة، ووقت صلاة الفجر من طلوع الفجر الثاني وهو البياض المعترض في الأفق، ويكون أيضاً وقتاً لأذانها.

فيبقى الإشكال في قوله صلى الله عليه وسلم **(إذا أذنت الأول)** فنقول: يزيل الإشكال هنا لأن الأذان هو الإعلام في اللغة، والإقامة إعلام، ولهذا قال الرسول عليه السلام: **(بين كل أذانين صلاة)** والمراد بالأذانين الأذان والإقامة، فسميت الإقامة أذاناً للمشكلة ولا تفاقمها في المعنى اللغوي، فالأذان إعلام بدخول الوقت والإقامة إعلام بالقيام للصلاة.

وفي صحيح البخاري قال: **(زاد عثمان الأذان الثالث في صلاة الجمعة)** ومعلوم أن الجمعة فيها أذانان وإقامة، فسماه أذاناً ثالثاً وبهذا يزول الإشكال، فيكون التثويب في أذان صلاة الصبح. وقالوا أيضاً أنه قال **(الصلاة خير من النوم)** هذه أيضاً شبهة ثانية وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بلال أن يقول هذا، وقالوا أن الصلاة واجبة فلا مفاضلة بين الواجب وغير الواجب، بين الصلاة والنوم، وإنما يتحقق ذلك في صلاة الليل التهجد وهي سنة مرغّب فيها، فالمفاضلة تكون بينها وبين النوم لا بين صلاة الفريضة والنوم.

**فيرد على هذه الشبهة أنه يرجع أن المراد بالأذان في آخر الليل هذا ما قالوا في الشبهة فالجواب على ذلك أن هذا يضاف إلى الخطأ الأول، لأن الخيرية قد تقال في أوجب الواجبات كما قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ (١٠) تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ}** فذكر الله الإيمان والجهاد لأنه خير لكم مما يلهيكم من التجارة، وهي خيرية بين واجب وغير واجب، فما المانع أن تكون بين صلاة الفريضة وبين النوم، وقال أيضاً سبحانه **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ}** أي سعيكم لصلاة الجمعة خير من التجارة، وهذا نص في كتاب الله سبحانه وتعالى على أن الخيرية تكون بين واجب وغير واجب، فكانت الخيرية بين صلاة الجمعة واجب، وبين التجارة غير واجب، فدل هذا على أن الشبهة الثانية ليست حجة وإنما هي مجرد شبهة، وأن التثويب سنة في أذان الصبح، ولو ثوب في الأذان الذي قبل الصبح لصلاة الصبح لقلنا هذا غير مشروع، فإذا كان يكون التثويب في الأذان الأول بعد طلوع الصبح أي الفجر، أما قبله فليس بصبح، والنبي صلى الله عليه وسلم في النص الذي معنا في قول الصلاة خير من النوم (إن ذلك في الأذان الأول من الصبح) فربطه بالصبح وأضافه إلى الصبح أي يكون بعد طلوع الصبح وليس قبل طلوع الفجر، فيزول هذا الإشكال وهذه الشبهة، لأن التثويب

إنما يكون في الأذان الذي يكون إعلام في دخول وقت صلاة الصبح، وأما الأذان قبل دخول وقت الصبح فلا يعتبر أذاناً للصبح، فيخرج من هذا ويبقى الأمر على أن التثويب يكون في الأذان الذي بعد دخول الوقت، فيكون هو الأذان الأول، والإقامة هي الأذان الثاني، والإقامة تسمى أذاناً للمشكلة هنا، كما جاء في الحديث **(بين كل أذانين صلاة)**، والمراد بالأذانين هنا الأذان والإقامة.

ويتبين من هذا أن جملة **(الصلاة خير من النوم)** ليست من ألفاظ الأذان التي جاء ذكرها في حديث عبد الله بن زيد، وإنما هذه خاصة في صلاة الصبح فقط، ولا تقال في غيرها، وهنا يتبين معنى التثويب في هذا، والله أعلم.

**نأتي بعد هذا إلى حديث آخر** والحديث كما ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله في البلوغ عن أبي محذورة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم **(علمه الأذان فذكر فيه الترجيع)** أخرجه مسلم، ولكن ذكر التكبير في أوله مرتين فقط، ورواه الخمسة فذكروه مربعا.

الحديث كما أرى في الصحيح، فلا نحتاج إلى بيان درجته، وتقدم معنا من قبل معنى الترجيع ولا مانع من بيان الترجيع هنا.

**فالترجيع** هو أن يقول المؤذن بالشهادتين بصوت منخفض أشهد أن لا إله إلا الله ثم يرفع بها صوته، ثم يأتي مرة ثانية ويقولها بصوت منخفض ثم يقولها ويرفع بها صوته، وكذلك مثلها في قول أشهد أن محمداً رسول الله، فيقول الشهادتين بصوت منخفض ثم يرفع بهما صوته.

تقدم في حديث عبد الله بن زيد بغير الترجيع، ولكن جاء هنا ذكر الترجيع، وأيضاً من **المفارقات** بين هذا الحديث وبين حديث عبد الله بن زيد أن حديث عبد الله إنما ذكر فيه التكبير أربعاً، بينما في هذا ذكر التكبير أنه مرتين، وبلا شك أن هذا اللفظ يعني ذكر التكبير مرتين فيه شذوذ عما أخرجه الخمسة كما تقدم معنا من قبل، فهذا هو الاختلاف بين الحديثين في هذا الباب.

**وأما الحكمة من الترجيع في الشهادتين** وقد جاء ذلك عند أبو داود بلفظ **(ثم تقول أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله تخفض بها صوتك)** المراد أن يُسمع نفسه ومن بقربه.

**وأما الحكمة في ذلك:** أن يأتي بهما أولاً بتدبر وإخلاص، فكأن هذا للمؤذن نفسه، يشهد أن لا إله إلا الله ويشهد أن محمداً رسول الله ويكون ذلك بتدبر وإخلاص في معنى الشهادتين، أما عند رفع الصوت فهو لإعلام الناس، فالحكمة إذن في الترجيع هو أن يأتي بهما بتدبر وإخلاص ولا يتأق ذلك إلا مع خفض الصوت، ثم يأتي بعد ذلك رفع الصوت بالشهادتين لإعلام الناس.

هذا معنى الترجيع الذي ذهب إليه جمهور العلماء وأنه مشروع لهذا الحديث الصحيح، وهي زيادة على حديث عبد الله بن زيد، وزيادة العدل مقبولة.

ومن أخذ بهذا فهو على دليل، ومن قال بذلك فهو على حديث عبد الله بن زيد ولم يذكر فيه الترجيع، والترجيع هنا إن فعله من باب السنية فهو كذلك وإلا فليس بواجب.

تقدم معنا في حديث عبد الله بن زيد عدد جمل الأذان، وهنا أيضاً في حديث أبي محذورة عندما نقول بأن التكبير الأول أنه مرتين فيختلف عدد الجمل، ومن قال بالترجيع أيضاً فكذاك يختلف عدد الجمل، **فنفصل القول في هذه المسألة ونقول:**

أن جمل الأذان على حديث عبد الله بن زيد خمس عشرة جملة: وجملة ذلك أن التكبير في أوله أربع، والشهادتان أربع، والحيعلتان أربع، والتكبير في آخره مرتان، والتوحيد واحدة، **فالمجموع خمس عشرة جملة.**

هذا هو المشهور في مذهب أحمد وغيره في عدد جمل الأذان، والمسألة فيها خلاف بناء على هذه النصوص.

فعند مالك أنها سبع عشرة جملة: التكبير في الأول مرتان، والشهادتان أربع مع الترجيع ثمان، صارت عشر جمل، ثم الحيعلتان أربع صارت أربع عشرة، ثم التكبير مرتان صارت ست عشرة، ثم كلمة التوحيد في آخره، فيكون بذلك عدد جمل الأذان في هذا سبع عشرة، نقص جملتان في التكبير في الأذان الأول فصارت ثلاث عشرة جملة، لكنه زاد الترجيع أربع فصارت سبع عشرة على ما تقدم بيانه.

وعند الشافعي أنه تسع عشرة جملة، يكون التكبير في الأول أربعاً، ثم الشهادتان مع الترجيع ثمان، صارت اثنتا عشرة جملة، ثم الحيعلتان أربع، صارت ست عشرة جملة، ثم التكبير في الآخر مرتين ثم كلمة التوحيد فأصبح بذلك تسع عشرة جملة.

وعند القول بأن هذه عبادات متنوعة جاءت في الشريعة فما العمل فيها؟ لو فعلها الإنسان على هذه الوجوه وتنوع لعله كان أولى وأفضل، وفعل العبادات المتنوعة الواردة في الشرع فيها عدة فوائد: **الفائدة الأولى:** حفظ السنة بوجوهها.

**ثانياً:** التيسير على المكلف.

**ثالثاً:** حضور القلب وعدم ملله وسأمته.

**رابعاً:** حفظ الشريعة وصيانتها.

فهذه ألفاظ الأذان على أي وجه أذن استناداً إلى هذا صح ذلك منه، فيكون التنويع من باب التيسير في العبادات ومن باب إزالة الملل والسآمة عن القلب عند بقاءه على منهج واحد وطريقة واحدة، فيكون فيه حضور قلب للإنسان عندما ينوع، لأنه إذا بقي على وتيرة واحدة ربما يغفل القلب ويسهو، ولكن عندما يتذكر أن هذه عبادة لها أصل في الشرع فيأتي بها، ثم يغير مرة أخرى ويقول هذه لها أصل في الشرع فيأتي بها فيكون هنا استحضار للقلب مع العبادة، وبلا شك أن استحضار القلب في العبادة يكون أعظم أجراً، وجاء في الحديث **"ليس له من صلاته إلا ما عقل"** فإذا استحضاره أو استحضار قلبه في العبادة سواء كانت صلاة أو غيرها، بلا شك هذا أكمل وأعظم

للأجر، ويرد مثل هذا أيضاً دعاء الاستفتاح في الصلاة، فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم عدة أذكار وعدة أدعية للاستفتاح، والاستفتاح في الصلاة سنة وليس بواجب، لكنه لو أتى بهذا مرة وبهذا مرة ونوع لكان في هذا استحضر للقلب وفي هذا يكون أعظم للأجر ويحيي السنة، يأتي مرة بهذا ومرة بهذا لأنه قد جاءت أو وردت كلها عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن ذلك "سبحانك اللهم وبمحمدك" إلى آخر هذا الدعاء المعروف والذي غالباً يعرفه الناس جميعهم.

ومن الأدعية أيضاً التي جاءت في الاستفتاح "اللهم باعد بيني وبين خطاياي، كما باعدت بين المشرق والمغرب" ومنها أيضاً "وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض" إلى آخره.

من ذلك أيضاً ما ورد في السنة "اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد ونقني من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس" فلو نوع الإنسان بين هذه العبادات لكان أكثر أو أعظم أجراً إحياء السنة، واستحضاراً لقلبه في عبادته.

وكذلك نقول في الأذان، فعندما يكون الأذان بهذا تارة وبهذا تارة، ويقول هذه لها أصول في الشرع وقد وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم فحينئذ يكون أعظم أجراً وإبعاداً للسامة عن القلب، ويكون بذلك قد أدرك السنة بوجوهها وصان عبادته واستحضر قلبه وعظم أجره.